مشروع كلمة دولة قطر

أمام

اجتماع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول
متابعة جماربة المؤتمر الدولي لكسل للتمويل
والتنمية بعد عام 2014

خلال الدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الاثنين، 22 سبتمبر 2014
من الساعة: 1:00- 9:00 مساءً

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،،،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،،،
أصحاب الفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،،،

السيدات والسادة،،

يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد/ Kutesa Sam، على تسلمه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الـ 69 متمنين له دوام التوفيق والنجاح في أداء مهامه.

السيد الرئيس،،،

على الرغم من التقدُّم والانجازات التي تحقَّقت والتي شهدها عالمنا منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في العام 1994، سواءً على الصعيد الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو التنموي، غير أنَّه من الواضح بأنه لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ في شتى مجالات برنامج العمل، ولا تزال العديد من البلدان تواجه صعوبات وتفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً، ولا يزال العديد من الأشخاص يعيشون في الفقر المُدقَع في بلدانٍ كثيرةٍ من العالم، مما يُشكِّل أيضاً تحدياً رئيسياً للجهود الإنمائية المبذولة.

وفي هذا المقام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوِّه بأهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يؤكد على أن كفالة حقوق الإنسان وكرامة الفرد، هي شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعالج الكثير من التحديات في إطارٍ شاملٍ ومتكاملٍ.

السيد الرئيس،،،

بعد قراءتنا المتمعِّنة للتقرير المعني بإطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014، نود إبداء تحفُّظِنَا على بعض القضايا المثيرة للجدل التي شملها التقرير، والتي تجاوزت ما تم الاتفاق عليه في برنامج عمل القاهرة، حيث لا يوجد تعريف متفق عليها، بما في ذلك **"التوجه الجنسي أو الهويات الجنسانية المتنوعة"**، و**"خدمات الإجهاض"**، و**"الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتربية الجنسية الشاملة"**.

وعليه، أود إعادة التأكيد على أحد أهم مبادئ برنامج عمل القاهرة ألا وهو حق الدول السيادي في تنفيذ التوصيات بما يتماشى مع القوانين الوطنية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب، ووفقاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

السيد الرئيس،،،

لقد اعتمدت دولة قطر السياسة السكانية عام 2009 وقد بدأت في تنفيذ هذه السياسة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، مما يتكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية ويتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما يصب ذلك في تيار أهداف التنمية المستدامة والملامح الأساسية لخطة التنمية المستدامة لما بعد 2015.

السيد الرئيس،،،

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه، فلنعمل معاً، حكومات وأفراد، من أجل تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان، ورفع مستوى نوعية الحياة لجميع السكان عن طريق الأخذ بسياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة ترمي إلى اجتثاث الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، وضمان جميع حقوق الإنسان.

وختاماً، نود إعادة التأكيد على أنَّ دولة قطر لن تدَّخر أي جهدٍ ممكنٍ من أجل مواصلة الوفاء بأحَّد التزاماتها الرئيسية المتمثلة باحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما نود أيضاً تأكيد التزامنا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يُعَدُّ المرجعية الرئيسة لقضايا السكان، والذي سيظل كذلك حتى بعد 2014، وذلك بما يتماشى مع قوانيننا الوطنية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية وخلفياتنا الثقافية.

وشـــكـــراً،،،